وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة لونيسي علي – البليدة 02 –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
– الشهيد طالب عبد الرحمان –

محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد

السداسي الأول

المجموعـة الخامسـة

من إعداد الأستاذة: سهـام عبد الكريـم

السنـة الجامعيـة 2023/2022

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى.

أولا: مفهوم علم الاقتصاد.

كلمة اقتصاد مشتقة من الكلمة اليونانية أوكيوس OIKOS وتعني الاسرة أو العائلة او المنزل، وكلمة نوموس NOMOS وتعني القانون او العرف، وبذلك فهي تعني القوانين التي تسير مسائل البيت أي التدبير المنزلي. وكلمة الاقتصاد لغةً من القصد وهو التوسط وهو ما بين الإسراف والتقتير، أما اصطلاحا فهو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع.

ثانيا: بعض المصطلحات الاقتصادية.

1. المفكر الاقتصادي: هو الشخص الذي يدرس ويحلل الواقع الافتصادي ويبحث عن حلول للمشاكل المطروحة على شكل سياسات اقتصادية.

2. العون الاقتصادي: هو الشخص الطبيعي والمعنوي والذي يمارس النشاط الاقتصادي.

3. المدرسة الاقتصادية: تضم مجموعة من المفكرين الذين ينتمون ويدافعون عن نفس المذاهب التي ينتمون اليها، وهي تجمع مجموعة من التيارات التي لها رؤية مشتركة وموحدة لطرح وحل المشاكل الاقتصادية.

4. الاقتصاد السياسي: هو علم يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الاهداف والوسائل المحدودة.

5. السياسة الاقتصادية: هي الاستراتيجية المتبعة للوصول الى الاهداف المرسومة، وهي مجموعة من الاجراءات التي تتخذها الدولة في مجال الاقتصاد.

ثالثا: أهداف علم الاقتصاد.

يهدف علم الاقتصاد إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية وهي:

- فهم وتفسير الظواهر والقضايا الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي صحيح ودقيق.
- التنبؤ بسلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المستقبلية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.
- ضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية المختلفة، وتوجيهها لمصلحة الأفراد.

رابعا: الامور التي يهتم بها الاقتصاد.

يهتم علم الاقتصاد بدراسة الامور التالية:

- ما هي السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع وبأي مقدار؟
- كيف سننتج هذه السلع؟
- لمن سننتج هذه السلع؟
- ما مدى الكفاءة التي تستخدم بها الموارد الاقتصادية؟
- هل موارد المجتمع موظفة توظيفا كاملا؟
- هل الطاقة الاقتصادية تنمو بصفة طردية مع الزمن ام انها ثابتة؟

خامسا: فروع علم الاقتصاد.

يهتم علم الاقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصادي اللذان ينطويان على نظريتين أساسيتين ويتعلق الأمر بالنظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية:

1. **التحليل الاقتصادي الجزئي:** يدرس السلوك الاقتصادي لوحدة فردية من الوحدات الاقتصادية كالمستهلك أو المنتج، ومن خلال ذلك فهو يوفر رؤية واضحة عن السلوك الفردي.

2. **التحليل الاقتصادي الكلي:** يهتم بدراسة المستوى التجميعي للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على قياس واختبار التغيرات في حجم الانتاج الكلي والاستهلاك الكلي والتشغيل ومتوسط الأسعار وغيرها من الظواهر الاقتصادية الكلية، ويقوم كذلك بتفسير وتحليل التذبذبات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية والاقتصاد ككل، ويقترح سياسات لمواجهتها ومعالجتها إن أمكن ذلك.

سادسا: شروط الاقتصاد.

هناك ثلاث شروط أساسية تتمثل فيما يلي:

1. المادية: فالاقتصاد يشمل كل ما هو مادي يمكن اقتناؤه وامتلاكه واستعماله وتداوله.

2. الندرة أو القلة: فكل ما هو نادر محدود كما وتوزيعا فهو من اهتمام الاقتصاد، فالاقتصاد يدرس مشكلة الندرة وكيفية التحكم فيها.

3. التبادلية: لا يقوم الاقتصاد الا على امكانية تبادل السلع والخدمات مما يستوجب حياة اجتماعية وجماعية تفرض التبادل، وعليه فكل ما لا يمكن تبادله فهو ليس من اهتمام علم الاقتصاد كالهدايا والمعتقدات.

سابعا: أهداف المجتمع الاقتصادي.

تمثل أهم الأهداف التي تسعى كافة المجتمعات لتحقيقها فيما يلي:

1. الكفاءة: وتعني الاستغلال الأمثل للموارد، بنوعيها الكفاءة الفنية والكفاءة التوزيعية.
2. النمو الاقتصادي: وهو زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن انتاجها في المجتمع مع مرور الزمن.
3. الاستقرار الاقتصادي: هو ثبات الاسعار وعدم وجود تقلبات غير طبيعية في المستوى العام للأسعار.
4. العدالة: هي توزيع الدخل او الناتج الوطني بين افراد المجتمع بطريقة عادلة.

ثامنا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

يرتبط علم الإقتصاد بعدة علوم أهمها :

1. علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسية :

هناك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم السياسية حيث كان أسمه القديم (الإقتصاد السياسي) , حيث أن معظم المشاكل الإقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وأن القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج إقتصادية فالإستقرار الإقتصادي يؤدي إلى الإستقرار السياسي.

2. علاقة علم الإقتصاد بعلم الاجتماع :

علم الاقتصاد جزء من العلوم الاجتماعية والإنسانية، إذ أنه يدرس السلوك الاقتصادي الإنساني من جهة، وطبيعة الثروة من جهة أخرى.

3. علاقة علم الإقتصاد بعلم النفس :

الباحث الإقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والإختيار وحاجاته لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك .

4. علاقة علم الإقتصاد بالقانون :

تهتم العلوم القانونية بدراسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم وعلاقاتهم بالحكومة . كما أن هناك قوانين وثيقة الصلة بالحياة الإقتصادية كالقانون التجاري , والقوانين المالية والضريبية , وقوانين الإستثمارات.

5. علاقة علم الإقتصاد و الإحصاء :

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الإقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها .

6. علاقة علم الإقتصاد والرياضيات :

يعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة على أساليب رياضية في البراهين والتحليل , فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الإقتصاد الرياضي .وكذلك الإقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات و الإقتصاد .

7. علاقة علم الإقتصاد بعلم المحاسبة

هناك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم المحاسبة فالمحاسبة أداة مهمة لدراسة كفاءة المشروع ومسيرة الإقتصاد الوطني الذي يتكون من مشروعات مختلفة .

8. علاقة علم الإقتصاد بعلم الإدارة :

إدارة الأعمال تهتم بالمؤسسة التي هي إحدى إهتمامات علم الإقتصاد, بينما ينظر الإقتصاد للمؤسسة من الخارج وتحليل سلوكها الإقتصادي, يتركز اهتمام إدارة الأعمال على المؤسسة وقضاياها من الداخل.

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية.

تعتبر المشكلة الاقتصادية ظاهرة مرتبطة بندرة الموارد الاقتصادية ومحدوديتها بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة والمتجددة.

أولا: تعريف المشكلة الاقتصادية.

تعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار.

ثانيا: أركان المشكلة الاقتصادية.

تتمثل أركان وعناصر المشكلة الاقتصادية في:

1. الموارد الاقتصادية.

وهل كل ما يلزم لاشباع الحاجات الانسانية سواء بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة، وهي كل ما يستخدم في انتاج السلع والخدمات وهي متوفرة بصورة محدودة ونادرة مقارنة بالحاجة اليها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الاشباع المطلوب للحاجات، ومن أسباب مشكلة ندرة الموارد ما يلي:

- عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.
- عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- قابلية بعض الموارد للنفاذ.
- زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الانتاج.

وهناك عدة أنواع من الموارد نذكر منها موارد طبيعية، موارد بشرية، موارد اقتصادية.

2. الحاجات الانسانية.

إذ أن من أسباب نشوء المشكلة الاقتصادية هو الحاجات اللامتناهية للانسان، حيث من طبيعته كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، والحاجة هي إحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو اشباع وقد تكون مادية أو معنوية. كما أنها تتغير وتتبدل من مرحلة حضارية لأخرى وتتأثر بالتقاليد، الثقافة، المناخ.

ومن أهم خصائص الحاجات نذكر:

- القابلية للتعدد.
- القابلية للاشباع.
- القابلية للاستبدال.
- لا نهائية الحاجات والرغبات (غير محدودة).
- القابلية للقياس والقابلية للانقسام.

3. الاختيار.

هو العملية التي تفرض على الانسان نظرا لتعدد وتنوع حاجاته ومحدودية وندرة الموارد الاقتصادية، فيلجأ إلى المفاضلة بين الحاجات، وندرة الموارد تفرض علينا استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر

قدر ممكن من الاشباع للحاجات اللامحدودة، ما يستدعي ترتيب هذه الحاجات بناء على أولويتها وأهميتها للمستهلك.

ثالثا: مستويات المشكلة الاقتصادية.

هناك مستويان للمشكلة الاقتصادية وهما:

1. على مستوى الفرد: وتعني محدودية الدخل وكثرة الرغبات وبالتالي على الفرد ان يختار ويضع الاولويات والتضحية بالباقي.

2. على مستوى المجتمع: تعني محدودية الموارد وكثرة حاجات ومتطلبات المجتمع وبالتالي على المجتمع المفاضلة والاختيار بين البدائل وتوزيع السلع والخدمات المنتجة بأفضل طريقة ممكنة على الأفراد بما يحقق اقصى اشباع.

رابعا: خصائص المشكلة الاقتصادية.

تعاني جميع الدول على اختلاف مستويات تقدمها او تخلفها من المشكلة الاقتصادية، الا انها تكون اقل حدة كلما تقدم المجتمع، وفيما يلي خصائص المشكلة الاقتصادية:

- تواجه المشكلة الاقتصادية كل المجتمعات وبدرجات متفاوتة.
- يمكن التغلب عليها جزئيا وليس كليا.
- تبرز المشكلة الاقتصادية على جميع مستويات المجتمع (افراد، مؤسسات، دولة).

خامسا: معالجة المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية.

1. معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمنافسة الحرة، والحرية الفردية وعلى هذا الأساس فان حل المشكلة الاقتصادية يتم بطريقة تلقائية، أي عن طريق آلية السعر ونظام السوق، الذي يعمل على توزيع وتخصيص الموارد بين مختلف استخداماتها المتنافسة، وترشيد تلك الاستخدامات مؤديا إلى المحافظة على الموارد من جهة والى تعظيم العوائد من جهة أخرى، محققا أقصى إشباع ممكن للحاجات والرغبات في ظل الموارد المتاحة.

2. معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

والذي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وبالنظر إلى غياب حافز الملكية ونظام السوق، فان معالجة المشكلة الاقتصادية وفق هذا النظام تتم عن طريق التخطيط المركزي الذي تتولاه اللجنة المركزية للتخطيط، التي تحدد الأولويات ووسائل الإنتاج ثم توزيع الموارد على مختلف الاستخدامات والقطاعات والمناطق بشكل هادف وعادل.

3. معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

وهو نظام وسط يجمع بين نظام الملكية الفردية والجماعية لوسائل الإنتاج، وبين نظام السوق وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إذ تعالج المشكلة الاقتصادية عن طريق نظام السوق وآلية السعر من جهة، ومن

جهة أخرى بتدخل الدولة لتوجيه القوى والأنشطة وتعديل ومعالجة الاختلالات والأزمات المختلفة، خاصة وان الاقتصاديات الرأسمالية تعرف أزمات دورية تتطلب تدخل ومعالجة من طرف الدولة.

4. معالجة المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي:

لحل المشكلة الاقتصادية، فلابد من إعادة تعريف الغاية من الحاجات، ومفهومها الإنساني، وأن مفهوم الحاجات نسبي يحتاج إلى تحديد دقيق، فحاجات الإنسان تتنوع، وتتجدد، فلا بد من تخصيص مواردنا حسب منظومة الترجيحات الشرعية، والأخلاقية. وقد وضع الإسلام ضوابط تحدد نمط الاستهلاك في ظل المنظور الاقتصادي الإسلامي، فوجّه إلى أن يكون في الطيِّب والمباح، وأن يُشبع حاجة حقيقية، وأن يتم سد حاجات المعوزين من خلال الزكاة، والصدقات، وغيرها، مما يساعد على الرفاهية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه يساهم، وبشكل كبير، في تخصيص الموارد والمحافظة عليها، وبالتالي الوصول لحل المشكلة الاقتصادية.

المحور الثالث: عناصر الإنتاج.

أولا: تعريف عناصر الانتاج.

تعرف عناصر الإنتاج بأنها المدخلات التي تُستخدم لإنتاج شيء ما أو تقديم خدمة معينة، وتشمل الأرض والعمالة ورأس المال والتنظيم.

ثانيا: النظريات الاقتصادية وعناصر الإنتاج.

تُعد النظرية الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد والتي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر المصدر الرئيسي الذي وضعت منه عناصر الإنتاج الأربعة، وذلك لأنها نجحت في الجمع بين كافة النظريات الاقتصادية في قالب واحد، بما فيها نظرة الاشتراكية للعمالة كأحد عناصر الإنتاج.

فقد صنف الاقتصاديون الأوائل بمن فيهم آدم سميث وديفيد ريكاردو وكارل ماركس، الأرض والعمالة ورأس المال كمكونات أساسية للإنتاج، وحتى اليوم فإن كل من رأس المال والعمالة لا زالا المدخلان الأساسيان للعمليات الإنتاجية والأرباح، ويمكن استخدام مؤشرات معينة لمراقبة الإنتاج وخاصة التصنيع.

ثالثا: عناصر الإنتاج الأربعة.

فيما يلي سنتحدث عنها بالتفصيل:

1. الأرض:

تُعد الأرض أحد أهم عناصر الإنتاج الأساسية، وخاصة أنها تشمل الزراعة والعديد من الموارد الطبيعية الأخرى، مثل العقارات التجارية والمعادن النفيسة كالذهب والفضة التي يُمكن أن تُؤخذ من التربة وتُستخدم في الاستهلاك البشري.

ولهذا كان المزارعون قديماً يتمسكون بأراضيهم بقوة، ويحاولون زراعتها والاستفادة منها لأن ذلك سيزيد من قيمتها على نحوٍ كبير، وليس المزارعون وحدهم من أدرك ذلك إذ كان أول من تحدث عن قيمة الأرض واعتبرها مصدراً للثروات كلها هم مجموعة من الاقتصاديين الفرنسيين الذين كانوا يُسمون "الفيزيوقراطيون".

إلا أن علينا القول أن الكثير من الأعمال التجارية، وخاصة الحديثة منها، باتت لا تحتاج إلى الأرض لإنشائها مثل الأعمال التكنولوجية والتقنية التي يُمكن القيام بها بسهولة من أي مكان، ومع ذلك فإن القاعدة الذهبية لا زالت قائمة وهي أن الأرض هي أهم استثمار لأي مشروع.

2. <u>العمل:</u>

يُشار إلى الجهد الذي يبذله الشخص لبيع سلعة أو تقديم خدمة ما باسم العمالة، فكل وظيفة يشغلها شخص ما هي شكل من أشكال العمالة، ففي أي فندق مثلاً يُعتبر عامل النظافة الذي يمسح النوافذ وينظف المبنى، وموظف الاستقبال الذي يُسجل النزلاء ويثبت حجوزاتهم، والحارس الذي يقف أمام الباب الرئيسي، جميعهم أمثلة على العمالة في الفندق.

وفي أي شركة يُعتبر المحاسب الذي يجري الحسابات ويُعد التقارير ويفحص المعلومات المالية للأعمال التجارية، ومندوب المبيعات المسؤول عن التسويق والترويج للمنتجات؛ أمثلة على العمالة في الشركة .. وهكذا.

وتُعتبر العمالة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، التي تتميز بتغيرها من قطاع إلى آخر، ومن مؤسسة إلى أخرى، إذ يضع كل منها معايير خاصة للجودة والكفاءة، ومقياس الأجور، والمهارات المطلوبة، ومدى صعوبة العمل وغيرها.

وبناءً على ذلك قد تتغير عناصر الإنتاج للصناعات بشكل كامل، ومن الأمثلة على ذلك تعديل إجراءات الإنتاج في قطاع تكنولوجيا المعلومات بعد الاستعانة بمصادر خارجية للعمل في الدول ذات الأجور المنخفضة.

3. <u>رأس المال:</u>

غالباً ما يُشار إلى النقود في الأعمال التجارية على أنها رأس المال، والحقيقة أن المال بحد ذاته ليس عنصراً مباشراً من عناصر الإنتاج لأنه لا يُستخدم لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة،

وإنما يَستفيد أصحاب الشركات ورجال الأعمال منه في شراء المعدات والآليات التي تلزمهم، أو دفع ثمن العقارات، أو دفع أجور الموظفين، وهو ما يُسهل عملية الإنتاج ويُسرعها، وبناءً على ذلك فإن الاقتصاديين المعاصرين الذين أسميناهم بالكلاسيكيين الجدد يعتبرون رأس المال مصدراً أساسياً للقيمة.

ويجب دائماً الفصل والتمييز بين رأس المال الشخصي ورأس المال الخاص بالعمل، ووضع كل منهما في حسابٍ منفصل، فالسيارة التي تُستخدم للأغراض الشخصية لا تُعتبر جزءًا من رأس المال التجاري، والعكس صحيح.

وتتحكم الشركات بتدفق رأس المال وفقاً لتقييم أدائها، فعلا سبيل المثال عندما تمر الشركة بفترة كساد أو ركود اقتصادي أو عندما تتلقى خسائر متتابعة؛ فإنها تسارع لتقليل الإنفاق من أجل ضمان تحقيق الأرباح، أما في فترات الازدهار والتوسع فإنها تسارع لشراء معدات وآلات وأجهزة جديدة كاستثمارات مالية.

والجدير بالذِكر أن تلك العناصر التي يتم شراؤها لاستخدامها في الإنتاج تُسمى برأس المال، فالجرار الذي يشتريه المزارع لحصاد الثمار يُعتبر مثالاً على رأس المال، والمكاتب التي يستخدمها الموظفون في الشركة هي مثال آخر كذلك.

4. التنظيم أو الإدراة:

يُقصد بالإدارة هنا ريادة الأعمال وهو مصطلح يشير إلى إنشاء شركة صغيرة أو عدة شركات بهدف تنميتها وتوسيعها لتحقيق الربح، ويُعتبر هذا العنصر هو ما يجمع بين المكونات الثلاث الأخرى لعناصر الإنتاج المُستخدمة لإنتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة ما للسوق الاستهلاكية، وتُعتبر شركة إعمار العقارية الضخمة مثالاً على ريادة الأعمال.

المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي.

أولا: التدفقات الاقتصادية.

هي مجموع السلع والخدمات والأموال والأوراق المالية التي تنتقل من عون اقتصادي لأخر خلال فترة معينة. وهناك نوعان:

1. تدفقات حقيقية (عينية أو مادية): وهي حركة السلع والخدمات التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

2. تدفقات نقدية (مالية): وهي حركة الأموال التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

ثانيا: فئات الأعوان الاقتصاديين.

هم الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون النشاط الاقتصادي. وهناك خمس فئات هي:

1. العائلات:

تعتبر العائلات الخلية الأساسية في المجتمع . يتمثل نشاطها الأساسي في استهلاك السلع و الخدملت . تتكون العائلات من الأسر أو مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون بصورة اعتيادية مع بعضهم البعض و تحت سقف واحد . كما يمكن اعتبار كل شخص يعيش بمفرده بمثابة عائلة . فالعائلات تتشكل من :

– العائلات العادية : و تضم شخص أو أكثر تربطهم أواصر القرابة أو الدم .

– العائلات غير العادية : و هي مجموعة الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد و لا تربطهم أواصر القرابة مثل الجنود في الثكنات , المرضى في المستشفيات ....الخ

يتمثل نشاط العائلات في :

– استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع و الخدمات)

– تدخر الجزء المتبقي من دخلها .

– تستثمر مدخراتها .

– تدفع الضرائب و الرسوم للإدارات (الدولة).

2. المؤسسات الاقتصادية:

المؤسسات الاقتصادية عبارة عن وحدات اقتصادية تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية و البشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض انتاج السلع و الخدمات (خلق المنافع) من أجل بيعها قصد تحقيق الربح .

يتخلص نشاط المؤسسات الاقتصادية في :

– إنتاج السلع و الخدمات من خلال مزج الوسائل المادية و البشرية و بيعها في السوق و هذا النشاط يعتبر هو النشاط الرئيسي للمؤسسات .

– تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها .

– تدفع الضرائب و الرسوم للدولة .

3. البنوك والمؤسسات المالية:

عبارة عن مؤسسات تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين و تقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الأخرين مقابل فوائد و تحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا .

و من أمثلتها البنوك و شركات التأمين ....الخ و يتلخص نشاطها في:

– تجميع مدخرات الأعوان الإقتصاديين الأخريين.

– تقدم قروضا للأعوان الإقتصاديين مقابل فوائد .

– تدفع الضرائب و الرسوم لخزينة الدولة .

– تستهلك السلع و الخدمات .

4. الإدارات العمومية (الدولة):

عبارة عن هيئات تقوم بتقديم خدمات عامة (غير سوقية) مجانا للعائلات مثل التعليم الأمن , العدالة ...الخ و نعطي نفقاتها عن طريق عائدات الضرائب و يتلخص نشاطها في :

– تقديم خدمات لأفراد المجتمع .

– تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين .

– تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية .

– تقوم بالإستثمار في مجالات مختلفة .

5. العالم الخارجي (باقي العالم):

يمثل مختلف الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين في الدولة المعينة. يتلخص نشاط العالم الخارجي في :

– تصدير واستيراد السلع والخدمات.

– انتقال رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي.

المحور الخامس: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية.

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجهود المبذول بهدف تحقيق الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال وتوفير مختلف السلع والخدمات، كما يعبر عن مجموعة من الأفعال

والمبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الإقتصادي أي يخص :الإنتاج – المبادلة – التوزيع والإستهلاك يمكن ترتيب النشاط الإقتصادي في إطار فروع وقطاعات إقتصادية (زراعية – صناعية – خدماتية – تجارية).

اولا: الانتاج.

1. تعريف الإنتاج.

الانتاج هو نظام فرعي من نظام كلي (المؤسسة)، تسعى من خلاله المؤسسة إلى المزج بين مختلف مدخلاته المتمثلة في عناصر الإنتاج من أجل الحصول على سلع وخدمات، تعمل على تسويقها بغية الحصول على الأرباح التي تسمح لها بالحفاظ على وجودها، فالإنتاج هو الوظيفة التقنية التي تفسر وجود المؤسسة، أو تعطي لوجودها معنى.

2. أهمية الانتاج.

يحسن من مستوى المعيشة في البلد ويزيد من الرفاهية.

يخلق فرص عمل جديدة ويوفر المزيد من السلع والخدمات.

يزيد من قوة الدول على التصدير.

يزيد ثروات المواطنين في البلد المنتج.

تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى التكنولوجي.

تحقيق الاكتفاء الذاتي وإشباع رغبات الأفراد.

خلق المنفعة سواء كانت مكانية أو زمانية أو شكلية أو منفعة الملكية.

3. تصنيف نظم الانتاج.

هناك عدة أسس لتصنيف نظم الإنتاج نذكر منها ما يلي:

أ. التصنيف حسب طبيعة النظام:

نظم إنتاج خدماتية.

نظم إنتاج صناعية.

ب. التصنيف حسب طبيعة الطلب على الانتاج:

الإنتاج الكمي لمنتج واحد أو عدد محدد من المنتجات المتشابهة.

الإنتاج بالدفعة لتشكيلة ثابتة من المنتجات المختلفة بكميات متوسطة.

الإنتاج حسب الطلب لتشكيلة غير محددة من المنتجات المختلفة بكميات منخفضة.

ج. التصنيف حسب نوع المخطط الداخلي:

المخطط القائم على أساس المنتوج.

المخطط القائم على أساس العملية.

المخطط الخلوي.

مخطط الموقع الثابت.

ثانيا: المبادلــة.

1. تعريف المبادلة:

هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول شيء آخر وهي بمثابة همزة الوصل التي تربط بين منتج السلعة ومستهلكها.

2. أشكال المبادلة:

أ- المقايضة: وهي مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة بدون استخدام النقود، ومن عيوبها:

- صعوبة توافر التوافق في المبادلة بين الطرفين.
- صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة من حيث طبيعتها أو حجمها مثل الماشية.
- صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى.
- صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع.
- المقايضة لا تسمح بالادخار وذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه من جهة وهو معرض للتلف و الضياع من جهة ثانية.

ب- المبادلة بواسطة النقود: وهي استخدام النقود كوسيط في عملية التبادل.

3. أهمية المبادلة.

تكتسي المبادلة أهمية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمكن إيجاز أهميتها فيما يلي:

- تمكين المنتجين من بيع جميع السلع والخدمات.
- تمكين المستهلكين من استعمال واستهلاك السلع والخدمات التي يريدون الحصول عليها.
- استمرار الدورة الاقتصادية أي تدفق التيارات السلعية والنقدية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.
- معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لفئات المجتمع.
- معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد.

ثالثا: الاستهلاك.

1. تعريف الاستهلاك.

هو حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من اجل استخدامها.

هو استعمال واستخدام السلع والخدمات في اجل إشباع رغبات الأفراد.

هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل الفرد أو المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته.

2. العوامل المؤثرة على الاستهلاك.

حسب كينز فإن استهلاك أي فرد في المجتمع يعتمد على عاملين:

أ- العوامل الذاتية: وهي تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك تؤدي إلى ميل الأفراد لأقل مستوى من إنفاق دخلهم وأهم هذه العوامل:

- تكوين احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة وغير المتوقعة؛
- إيجاد ظروف أفضل في المستقبل، وذلك عند بلوغ الفرد سن معينة أو من أجل تعليم أفراد أسرته وما شابه ذلك أو للزواج في المستقبل؛
- التمتع باستهلاك حقيقي اكبر في المستقبل والرغبة في العيش في مستوى أفضل؛
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة؛
- تكوين ثروة لمن بعده؛
- الاستجابة لمجرد عاطفة البخل أو الشعور باستثمار لا مبرر له إزاء كل إنفاق.

ب- العوامل الموضوعية: وتمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الشخص وأهمها: الثروة – مستوى الأسعار – معدلات الفائدة – التوقعات والتنبؤات (التوقعات المتفائلة والمتشائمة) – الآثار الديمغرافية (السكانية) أو العوامل الاجتماعية – الضرائب – العادات والتقاليد.

رابعا: التوزيع.

1. تعريف التوزيع.

يعتبر التوزيع احد عناصر المزيج التسويقي وهو توزيع السلع والخدمات قصد إشباع وتلبية رغبات المستهلكين، وهو توفير السلع في المكان المناسب وبالكميات الكافية، الموافقة للأذواق والاحتياجات والاختيارات في الوقت المناسب، مصحوب بالخدمات اللازمة للبيع والصيانة للزبون، فهو المرحلة التي تتبع عملية إنتاج السلع والخدمات قصد إيصالها إلى المستهلك النهائي، حيث يشمل مختلف النشاطات التي تتضمن وصول السلعة أو الخدمة إلى الزبون في المكان والزمان المناسبين.

كما أنه يعبر عن نقل وإيصال السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك في المكان والزمان المناسب.

2. أهداف وأهمية التوزيع.

يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحقيق المنفعة الزمنية والمكانية وذلك من خلال تجهيز المستهلكين بالكميات المطلوبة من المنتجات في الزمان والمكان المناسبين.
- تحقيق المنفعة الحيازية (الملكية) من خلال انتقال ملكية المنتجات من البائع إلى المشترين عبر قنوات التوزيع.
- تقليل التكاليف التسويقية وخاصة التوزيعية منها بما يخفض من أسعار المنتجات وزيادة المبيعات.
- خلق الثقة لدى المستهلكين من خلال ضمان استمرار تدفق المنتجات.
- إدامة الصلة بين المؤسسة ومستهلكيها.
- إيصال المنتجات إلى أكبر عدد ممكن من المستهلكين على اختلاف مناطقهم الجغرافية.

3. قنوات التوزيع.

تمثل الطريق أو المسار الذي تسلكه المنتجات من الجهة المنتجة إلى الجهة المستهلكة.

وهناك ثلاث أنواع من قنوات التوزيع هي كما يلي:

– من المنتج إلى الزبون النهائي مباشرة وهي **قنوات جد قصيرة.**

– من المنتج إلى الزبون النهائي عبر شركات البيع بالمراسلة أو مراكز الشراء ونقاط البيع أو تجار التجزئة والوكلاء، **وهي قنوات قصيرة.**

– من المنتج إلى الزبون النهائي عبر السماسرة ثم تجار الجملة ثم تجار التجزئة، **وهي قنوات طويلة.**

خامسا: الاستثمار.

1. تعريف الإستثمار.

أ. المفهوم المالي: الإستثمار هو توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية .

ب. المفهوم المحاسبي: هو كل ما تنتجه المؤسسة لا لغرض البيع أو التحويل وإنما لغرض البقاء في حوزتها .

ج. المفهوم الإقتصادي: هو التخلي على موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية وهو يأخذ بعين الاعتبار ثلاث عناصر هي :الزمن ، مردودية و فعالية العملية ، الخطر المرتبط بالمستقبل.

2. أهداف الإستثمار.

مهما كان نوع الإستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية:

– تحقيق العائد الملائم.

– المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.

– إستمراية الدخل وزيادته.

3. أهمية الإستثمار.

– خلق مناصب الشغل وتحقيق الرفاهية الإجتماعية.

– رفع النمو والتقدم الوطني وتحسين المستوى المعيشي.

– توفير العملات الأجنبية عن طريق التصدير.

– توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وتوسيع مكانتها في السوق.

4. أنواع الإستثمار.

يمكن تقسيمه حسب المعايير التالية :

أ– **حسب معيار الملكية:** وينقسم إلى:

- الإستثمار الخاص.
- الإستثمار العام.
- الإستثمار المشترك ويمكن ان يكون محليا أو أجنبيا (الشراكة الاجنبية).

ب- حسب معيار النشاط الإقتصادي: وينقسم إلى:

- إستثمار فلاحي.
- إستثمار صناعي.
- إستثمار خدمي.

سادسا: الادخار.

1. تعريف الادخار.

هو فائض الدخل بعد الاستهلاك (الدخل = الاستهلاك + الادخار).

هو الجزء من الدخل غير المخصص للاستهلاك خلال فترة معينة.

2. أنواع الادخار.

أ. ادخار اختياري وادخار إجباري:

فالاختياري يكون بمحض إرادة الشخص، أما الإجباري فيكون جبرا من الدولة كالضمان الاجتماعي مثلا.

ب. الادخار المحلي والادخار الوطني:

المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، أما الوطني فهو الادخار المحلي إضافة إلى صافي المعاملات الخارجية (الفرق بين الصادرات والواردات).

ج. ادخار العائلات والمؤسسات والدولة:

ادخار العائلات كالودائع في البنوك، وادخار المؤسسات هو كل ما تخصصه المؤسسات من أرباحها لزيادة استثماراتها، أما ادخار الدولة فهو الفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية.

3. أهداف الإدخار.

- تحقيق المزيد من معدلات النمو والمشاريع في مختلف مجالات التنمية.
- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الإقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار.
- الحد من إرتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة من عرض والسلع والخدمات.
- خلق تنمية إجتماعية كامتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار.
- الحد من الإستهلاك الترفي والبذخ وهذا يحقق إستقرار إجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية.

4. العوامل المؤثرة على الادخار.

كل عامل يرفع من الاستهلاك فهو يقلل من الادخار، والعكس صحيح.

المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.

إن موضوع المؤسسة الاقتصادية كان و مزال مجالا واسعا للدراسات العليمة و الاقتصادية ، و الابحاث النظرية و الميدانية ، حيث تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الاساسية في اقتصاد أي دولة ، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن نشاطها بشكل عام يتضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية من جهة أخرى.

أولا :تعريف المؤسسة الاقتصادية

هي مجموعة من الموارد المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية المتكاملة معا من اجل تحقيق هدف مشترك يتمثل أساسا في تحقيق الربح.

ثانيا :أهداف المؤسسة الاقتصاديّة

تسعى المؤسسة الاقتصاديّة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

. تحقيق الأرباح.

. تحقيق المتطلبات المجتمعيّة.

. عقلنة الإنتاج.

. المساهمة في تطوير مستوى معيشة الموظفين ؛

. التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم.

. الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة ، والمساهمة في تحقيق الرضا الوظيفيّ.

. تطوير المنتجات ، ومواكبة التطور التكنولوجيّ للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسيّة في السوق.

ثالثا : أنواع المؤسسات الاقتصاديّة:

تصنف المؤسسات الاقتصاديّة إلى عدّة أنواع، وفيما يأتي معلومات عن أهمها:

1. تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للقطاع ، وتُصنف إلى ثلاثة قطاعات هي:

- **القطاع الأوليّ** : هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز بنشاط مرتبط بعلاقة قويّة مع الطبيعة ، مثل المناجم ، ومؤسسات الصيد البحريّ ، والمؤسسات الزراعيّة.
- **القطاع الثانويّ** : هو عبارة عن مؤسسات الأشغال العموميّة ، والمؤسسات التحويليّة التابعة لقطاع الصناعة.
- **القطاع الثالث** : هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات ، مثل مؤسسات التسويق، والتأمين ، والمصارف وغيرها.

2. تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً للشكل القانونيّ، وتُصنف إلى نوعين رئيسين هما :

- **شركات الأشخاص** : هي المؤسسات الاقتصاديّة التي ترتبط بوجود نوع من المخاطرة المتعلقة بالأموال غير المحدودة ، ويعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبارات الشخصيّة للشركاء، والمرتبطة بالعلاقات الشخصيّة ، مثل الثقة المتبادلة والمعاملة الجيدة ، وتصنف هذه الشركات إلى شركة المحاصة ، وشركة التوصيّة البسيطة ، وشركة التضامن.
- **شركات الأموال** : هي المؤسسات الاقتصاديّة التي تهتمّ بجمع أكبر كمية ممكنة من المال ، وتُقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الشركة ذات المسؤوليّة المحدودة ، والشركة المساهمة العامة ، وشركة التوصية بالأسهم.

3. تصنيف المؤسسات الاقتصاديّة وفقاً لطبيعة ملكيتها، وتُصنف إلى الأنواع الآتية:

- **المؤسسات الخاصة** : هي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص.
- **المؤسسات المختلطة** : هي المؤسسات التي تتوزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاعين العام والخاص.
- **المؤسسات العامة** : هي المؤسسات التي تمتلكها حكومة الدولة ، ولا يمكن إغلاقها أو بيعها إلّا في حال وافقت الحكومة على ذلك.

رابعا: خصائص المؤسسة الاقتصاديّة : تتميز المؤسسة الاقتصاديّة بالعديد من الخصائص ومنها:

1.الشكل الاقتصاديّ : هو الشكل الخاص بوسائل الإنتاج أو الخدمات أو السلع التي يستخدمها المستهلكون ، ويساهم باستمرار عملية الإنتاج وتحديد الأهداف ، والأساليب الخاصة بالعمل وتوفير الموارد الماليّة ؛ عن طريق الحصول على القروض الماليّة ؛ لذلك تسعى كلّ مؤسسة اقتصاديّة إلى صناعة الأهداف الخاصة بها، وتحرص على المساهمة في تحقيقها.

2.الشكل التقنيّ : هو المفهوم الذي يشمل التقنيات الحديثة والتكنولوجيّة التي تتطور بشكل مستمر؛ حيث تحصل كل دورة من دورات الإنتاج على مُدخلات جديدة، وتعطي معلومات تكنولوجيّة جديدة.

3. **الشكل القانونيّ** : هو امتلاك المؤسسة شخصيّة مستقلة و قانونيّة ، واسماً خاصاً بها، وميزانيّةً ماليّةً، وصلاحيات ، وحقوقاً تكون مسؤولةً عنها أمام القانون.

4.الشكل الاجتماعي : هو الطابع الاجتماعيّ للمؤسسة الاقتصاديّة بالنسبة للموظفين و العُمال ، كما يشير إلى مساهمة المؤسسة بتقديم العديد من الفوائد للأفراد في المجتمع.

المحور السابع: السوق.

أولا: مفهوم السوق.

يعرف السوق بأنه الحيز أو المكان الذي يلتقي فيه بائعو السلع أو الخدمات مع مشتريها سواء أكان هذا اللقاء في المكان نفسه أو عبر وسائل الاتصال ،وهذا الحيز يمكن أن يكون قرية أو حياً أو مدينة أو قطراً أو إقليماً وقد يشمل العالم بأسره .

و في النظرية الكلاسيكية السوق مكان نظري حيث يتقابل العرض مع الطلب وتتحدد الأسعار في ضوء العلاقة بينهما (تقاطع العرض والطلب).

العرض : يشير إلى كمية السلع والخدمات التي الباعة هم على استعداد لبيعها بسعر معين.

الطلب : يشير الطلب لكمية من السلع والخدمات أو رأس المال التي يستطيع المشترون و هم على استعداد لشرائها بسعر معين ، وفقا لدخلهم و كذا ميولاتهم .

وعليه فإن المتدخلين في السوق هم الطالبين والعارضين إضافة إلى الوسطاء بينهم.

ثانيا: أنواع الأسواق:

1. سوق السلع والخدمات:

وتشمل السلع التي يتم التفريق بينها حسب طبيعتها كالتالي:

– سوق السلع الاستهلاكية : سوق الخضر والفواكه واللحوم.

– سوق السلع التجهيزية : مثل السوق الفلاحية والصناعية (الآلات والمعدات).

– سوق السلع الوسيطية : مثل سوق النفط والمواد الأولية.

2. سوق العمل:

هو مكان التقاء عارضي قوة العمل (الأفراد الراغبين في العمل) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات) مثل : الوكالة الوطنية للتشغيل , مكتب تشغيل الشباب.

3. سوق المال (الأوراق المالية):

هو المكان الذي يلتقي فيه عارضوا الأوراق المالية مع طالبيها وينقسم إلى:

– سوق مالي : يتم فيه تداول الأوراق المالية (السندات والأسهم) متوسطة وطويلة الأجل

– سوق النقد : يتم فيه التداول لمدة قصيرة الأجل مثل : القروض والأوراق التجارية و أسعار الصرف والعملات .

ثالثا: هياكل السوق:

يوجد عدة هياكل للأسواق نذكر منها:

1. هيكل السوق قديما:

إن السوق حسب الاقتصاديين التقليديين هو نوعان :

أ– سوق المنافسة الكاملة حيث في هذا النوع يظهر عنصر المنافسة التامة ولا يظهر عنصر الاحتكار .

ب– سوق الاحتكار المطلق حيث يظهر في هذا النوع عكس النوع الأول أي يسود فيه الاحتكار ويختفي عنصر المنافسة.

2. هيكل السوق حديثا:

إن الاقتصاديين المعاصرين انتقدوا النظرية القديمة لأنواع السوق وجاؤوا في نقدهم بأن المنافسة الكاملة والاحتكار المطلق هما سوقان متناقضان تماما في هيكلهما ويوجد بينهما عدة أنواع أخرى من الأسواق يمكن تطبيقها على الواقع لتطبيق النظرية. ومن نظرتهم الحديثة ميزوا بين أربعة أسواق رئيسية هي:

أ. سوق المنافسة الكاملة:

ويتميز بما يلي:

– التجانس في وحدات السلعة.

– تعدد البائعين والمشترين.

– العلم الكامل بظروف السوق.

– حرية الدخول والخروج من السوق.

ب. سوق الاحتكار الكامل:

يعتبر سوق الاحتكار الكامل الصورة المتناقضة تمام لسوق المنافسة الكاملة في كافة الشروط.

ج. سوق المنافسة الاحتكارية:

ويقصد به السوق الذي يجمع بين بعض شروط المنافسة الكاملة من جهة وبعض شروط سوق الاحتكار الكامل من جهة أخرى وذلك بتوفر الشروط التالية:

– تعدد البائعين والمشترين لنفس السلعة.

– عدم تجانس السلع.

د. سوق احتكار القلة:

يقصد به قيام حالة الاحتكار دون أن يتمثل في وجود بائع أو مشتري وحيد للسلعة أو وجود مشتري أو مستهلك وحيد للسلعة بل يوجد هنالك عدد قليل من البائعين لسلعة ما وعدد قليل من المشترين لهذه السلعة وقد يحدث احتكار القلة سواء من جانب البائعين أو المشترين ويتميز بخصائص كالتالي:

– وجود عدد قليل من البائعين والمشترين.

–وجود سلع غير متجانسة وأسعار مختلفة.

– في حالة احتكار القلة من البائعين يكون كل بائع على علم برد فعل باقي البائعين .

– في حالة احتكار القلة من المشترين يكون كل مشتري على علم برد فعل باقي المشترين .

المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية.

أولا: تعريف النظام الاقتصادي.

النظام الاقتصادي هو مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، وكذا مبادلة السلع والخدمات في مجتمع معين. كما يعبر عن مجموعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية للمجتمع ، كما يتضمن أساليب حل المشاكل الاقتصادية، وأساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، وأساليب الإدارة والتخطيط وفقا لتلك الأسس والمبادئ.

ثانيا: التنظيم الاقتصادي.

النظام الاقتصادي هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان، أما التنظيم الاقتصادي فهو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي إلى آخر، ويمكن على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:

التنظيم الاقتصادي الحر، وهو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي.

التنظيم الاقتصادي الموجه، ويعتمد عليه النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية.

ثالثا: أنواع النظم الاقتصادية.

فيما يلي أهم الأنظمة الاقتصادية:

1. النظام الرأسمالي:

تحدد مفهوم الرأسمالية في بداية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حيث تشكلت مدرسة اقتصادية تدين بالحرية الاقتصادية المطلقة، ويتميز هذا النظام بالأخذ بمبدأ الملكية الخاصة، ويعتمد على المصلحة الشخصية وعدم تدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع إلا في حدود ضيقة، وقد أدخلت على النظام الرأسمالي بعض الإجراءات للتقليل من مساوئه كالتأمينات الاجتماعية والنقابات والتي لا تعتبر من صميم هذا النظام.

2. النظام الاشتراكي:

وهو نظام يعتمد على الفلسفة الماركسية في طغيان المصلحة العامة على المصلحة الفردية، ويجعل من الدولة قوة قابضة بيد فولاذية على كل وسائل الحياة الاقتصادية في المجتمع، ويحاول المساواة في الملكية بين أفراد المجتمع، وقد أدخلت على هذا المذهب بعض الإجراءات عندما انخفض المستوى الإنتاجي حيث أدخل الحافز الشخصي وحافز الربح ولا سيما بعد العقد السادس من هذا القرن الميلادي.

3. النظام الإسلامي:

يعتمد على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على النشاط الاقتصادي كالربح بدلا من سعر الفائدة.

رابعا: السياسات الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية هي خطة حكومية حول كيفية إجراء العمليات الاقتصادية وفقًا لمتطلبات الظروف الاقتصادية الوطنية والعالمية الحالية. يحدد المعايير والعوامل التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار بشأن الضرائب والإنفاق والميزانية وعرض النقود ومستويات أسعار الفائدة. تنقسم هذه العمليات الاقتصادية إلى فئتين رئيسيتين:

1. **السياسة المالية** :الضرائب والإنفاق والميزانية.
2. **السياسة النقدية** :المعروض النقدي وأسعار الفائدة.

تساعد السياسات المالية والنقدية معًا الحكومة على مراقبة وتكييف اقتصاد الدولة وعرض النقود. تتم إدارة السياسة المالية من قبل الإدارات الحكومية ذات الصلة ، بينما تتم إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي للدولة. وهي مصممة كدليل لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية مثل معدلات التضخم المثلى (2-3٪) ونمو الناتج المحلي الإجمالي (2-3٪) والبطالة (4-5٪).

المحور التاسع: النقود.

أولا: تعريف النقود:

ظهرت أول عملة معروفة عام 600 قبل الميلاد، وذلك في عهد الملك ألياتيس ملك "ليديا"، التي تعد جزءًا من تركيا الآن. ثم تطورت العملات المعدنية إلى أوراق نقدية عام 1661 ميلاديًا، ولم تصدر أول بطاقة ائتمان سوى عام 1946.

يمكن تعريف النقود بأنها وسيلة للتبادل، مخزن للقيمة، ومقياس للقيمة. ويمكن تعريف النقود بأنها أي أداة أو وسيلة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين.

ثانيا: خصائص النقود :

للنقود عدة خصائص نذكرها فيما يلي :

تتمتع بالقبول العام من طرف كافة أفراد المجتمع ؛

أن تكون نادرة نسبياً ؛

أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها ؛

أن تكون قابلة للتجزئة دون إنخفاض قيمتها ؛

أن تكون وحداتها متماثلة ؛

أن تكون سهلة الحمل و الإحتفاظ بها ؛

لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها .

ثالثا: أنواع النقود :

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود وتعددت أشكالها عبر التاريخ حيث يمكننا القول بأن هذه الأنواع مثلت مراحل معينه من التطور ، وفي هذا الإطار يمكننًا تتبع أنواع النقود بالتالي :

1-النقود السلعية :

يشير تاريخ النقود إلى أن البشرية استخدمت أنواعاً لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة مثل الملح والأصواف والماشية وما إلى ذلك ، ولكن مع التطور شاع إستخدام المعادن كالذهب والفضة ، ومع التطور الإقتصادي ظهرت النقود النائبة والتي تعني إستعمال شهادات ورقية تمثل قيمة النقود السلعية وتصدرها السلطة النقدية وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سلعية كاملة القيمة .

2-النقود المعدنية :

لقد إستخدم الإنسان المعادن لأغراض نقدية ، هذا إستخدم في أول الأمر البرونز النحاس كمعادن نقدية ثم تطور إلى إستخدام الذهب والفضة وذلك الأسباب عدة منها ، أنهما لا يتعرضان إلى الصدأ كما يتمتعان بسهولة حملهما وقابليتهما للتخزين والتجزئة كما أنهما يتمتعان بالندرة النسبية مقارنة بالمعادن الأخرى .

3-النقود الورقية :

أظهرت النقود الورقية اتجاهين أساسيين هما :

الإتجاه الأول : ظهرت النقود النائبة أثناء عصر سيادة النقود المعدنية لأن النقود النائبة هي في الأصل شهادات ورقية إستخدمت لكي تنوب عن النقود المعدنية مع بقاء الأخيرة أساساً للتعامل .

الإتجاه الثاني : إتجه الأفراد إلى حمل ما لديهم من ذهب أو غيره من المعادن لكي يودعونه في خزائن لدى الصياغ لتأمينه من المخاطر كالسرقة .

4-النقود المصرفية :

النقود المصرفية عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات ويطلق عليها أيضاً نقود الودائع أو النقود الائتمانية ، فودائع الحسابات يمكن استخدامها

كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون .

5-النقود الإلكترونية :

ظهرت النقود الالكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً بطاقات الدفع الالكترونية أو وسائل الدفع الحديثة .

فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً ، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات :

بطاقات الائتمان؛

بطاقات الدفع الفوري ؛

بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات إعتماد النفقات ؛

بطاقات التحويل الإلكتروني؛

بطاقات الصراف الآلي ؛

بطاقات ضمان الشيكات .

رابعاً : وظائف النقود : للنقود أربعة وظائف أساسية وهي:

- النقود كوسيط في المبادلة.
- النقود كمقياس للقيمة.
- النقود كمستودع للقيمة.
- النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة.

المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم والبطالة.

الفرع الأول: التضخـم.

أولا: تعريف التضخم:

هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، ويظهر في الإنخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للعملة.

ثانيا: أنواع التضخم:

هناك عدة أنواع للتضخم نذكر منها:

- التضخم المكشوف والتضخم المكبوت أو الكامن.
- التضخم الاستهلاكي أو السلعي والتضخم الرأسمالي.
- التضخم الجامع والتضخم الزاحف والتضخم المتقلب.

- التضخم المستورد والتضخم المحلي.
- التضخم غير الحقيقي والتضخم الحقيقي.

ثالثا: أسباب التضخم:

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب ما يلي:

- التضخم بسبب ارتفاع التكاليف.
- التضخم بسبب ارتفاع الطلب.
- التضخم بسبب زيادة عرض النقود.
- التضخم بسبب انخفاض الإنتاجية.
- التضخم بسبب انخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع المستوردة.

رابعا: طرق علاج التضخم:

من خلال:

1. السياسة المالية: من خلال:

أ. الضرائب: فزيادة الضرائب يقلل من مداخيل الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب والأسعار.

ب. الإنفاق الحكومي: من خلال تقليله خاصة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي انخفاض الطلب والأسعار.

2. السياسة النقدية: من خلال:

أ. سعر الفائدة: رفع سعر الفائدة يؤدي إلى سحب السيولة النقدية من الأسواق وإيداعها في البنوك وبالتالي انخفاض الطلب والأسعار.

ب. الاحتياطي النقدي: هو كمية الأموال التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي، فعند التضخم يرفع البنك المركزي هذه النسبة فتنخفض قدرة البنوك على منح القروض وبالتالي انخفاض الطلب والأسعار.

ج. السوق المفتوحة: في حالة التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية كبائع لها فيسحب السيولة من الأسواق وبالتالي انخفاض الطلب والأسعار.

الفرع الثاني: البطالــة.

أولا: تعريف البطالة.

هي عدم الحصول على فرصة عمل على الرغم من توفر القدرة عليه ومداومة البحث عنه، وهي ظاهرة اقتصادية تنتج عن اختلال التوازن في سوق العمل الذي يشهد فائضا في الطلب مقارنة بفرص العمل الموجودة (العرض).

وطبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبل به عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

ثانيا: معدل البطالة.

هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية، ويمكن حسابه كما يلي:

معدل البطالة = (عدد العاطلين مقسوما على عدد القوة العاملة) مضروباً بمائة.

ثالثا: أنواع البطالة.

هناك عدة أنواع للبطالة نذكر منها:

1- **البطالة الدورية (البنيوية)** والناتجة عن دورية النظام الرأس مالي المنتقلة دوما بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

2- البطالة المرتبطة بهيكلة الاقتصاد وهي ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثا عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى.

3- البطالة المقنعة وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان.

4- البطالة الاحتكاكية وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

5- البطالة السلوكية وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

6- البطالة المستوردة وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

رابعا: أسباب البطالة.

فيما يلي أهم أسباب ظاهرة البطالة:

- الفارق بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الإقتصادي.
- نقص الإستثمار ونقص المشاريع الانتاجية.
- حالة الكساد تؤدي إلى غلق بعض المصانع وتسريح العمال.
- إعادة هيكلة المؤسسات يؤدي إلى تسريح العمال.
- التطور التكنولوجي إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

خامسا: آثار البطالة.

1. الآثار الاقتصادية للبطالة.

انخفاض المستوى المعيشي – انخفاض الادخار – انخفاض الاستثمار – انخفاض الأجور– تعطل العمل هو تعطل لأحد عوامل الإنتاج.

2. الآثار الاجتماعية والسياسية:

ارتفاع معدلات الجريمة – ارتفاع الأمراض النفسية – ارتفاع معدلات العنف العائلي والانتحار والطلاق – عدم الاستقرار السياسي – ضعف درجة المشاركة السياسية للأفراد – ضعف الوحدة الوطنية – الهجرة غير الشرعية.

سادسا: علاج ظاهرة البطالة.

- ✓ من خلال دعم وتشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات التقليدية.
- ✓ الإستخدام الأمثل والعقلاني للموارد.
- ✓ تدريب وتأهيل القوى العاملة.
- ✓ المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل.
- ✓ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

المحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

الفرع الأول : صندوق النقد الدولي.

أولا: مفهوم صندوق النقد الدولي .

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة مالية دولية مقرّها العاصمة الأمريكية واشنطن ، ويتألف أعضاؤها من 190 دولة..

تأسس في عام 1944، وبدأ عمله في 27 ديسمبر عام 1945 في مؤتمر بريتون وودز انطلاقًا من أفكار الاقتصاديّيَن هاري ديكستر وايت وجون مينارد كينز، ثم بدأ الوجود الرسمي لصندوق النقد الدولي في عام 1956 عندما شاركت 29 دولة في تأسيسه بهدف إعادة هيكلة النظام المالي الدولي.

2.أهداف صندوق النقد الدولي:

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

– تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية ؛

– تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية ، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها ، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء ، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ؛

– العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء ، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات ؛

– المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء ، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية ؛

– تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء ، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية ، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدول.

3. مهام صندوق النقد الدولي:

للصندوق ثلاث مهمات حيوية:

- ✓ تعزيز التعاون النقدي الدولي ؛
- ✓ وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي ؛
- ✓ وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء.

الفرع الثاني: البنك الدولي.

أولا: تعريف البنك الدولي.

هو مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة.

اتفق على تأسيس البنك في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة في يوليو/تموز 1944، وقد حضر المؤتمر 44 دولة، وأنشئ البنك في ديسمبر/كانون الأول 1945 وبدأ أعماله في يونيو/حزيران 1946. ويوجد مقر البنك الدولي في واشنطن.

يبلغ عدد الدول الأعضاء 188 دولة تمثل مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.

ثانيا: أهداف البنك الدولي.

الهدف العام للبنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها في إنشاء المشاريع الضخمة ؛

– وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارا أمريكيا ما يعادل 18% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها ، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته ؛

– وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية. لكن ممارسات البنك وسياساته أظهرت أنه كان متحيزا في إقراض دول ومنع أخرى ؛

– ويشير تقرير البنك للعام المالي 2001 إلى إقراض الدول الأعضاء ما يزيد على 17 مليار دولار.

ثالثا: مهام البنك الدولي.

تطوير النظم المالية للدول الأعضاء.

بناء القدرات والمؤسسات بالدول النامية.

تمويل الدول النامية ومساعدتها على تصعيد معدل التنمية.

الفرع الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.

أولا : تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

هي منظمة عالمية مقرها جنيف في سويسرا ومهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بحرية بين الدول الأعضاء. أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995. وقد تم إنشائها لتحل مكان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتعد حروب الرسوم الجمركية والتجارية بين أعضاء رئيسيين فيها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي أبرز التحديات التي تواجه قيامها بمهامها.

ثانيا : اهداف المنظمة.

– إقامة عالم اقتصادي مزدهر يسوده الرخاء والسلام: حيث يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، كما يتم حل الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر أن تمتد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية.

– توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.

– إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.

– تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

ثالثا: مهام المنظمة.

يعتبر تنظيم التجارة العاليمة في أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هو الهدف الأساسي للمنظمة ويتم تحقق ذلك عبر وضع السياسات التي تساعد في سهولة التعاملات التجارية من خلال:

– إدارة الإتفاقيات الخاصة بالتجارة.

– فضّ المنازعات المتعلقة بالتجارة وإدارة المفاوضات.

– مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.

– مساعدة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

– التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

الفرع الرابع: الاتحاد الاوروبي.

الإتحاد الأوروبي هو منظمة دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادىء الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الاوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 12 دولة من أصل ال25 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

فاز الاتحاد الأوروبي بجائزة نوبل في السلام" 2012 لاسهاماته على مدى ستة عقود في تعزيز السلام والمصالحة، الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا.

الفرع الخامس: نافتا (NAETA) هي اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك تتضمن إنشاء منطقة تجارية حرة بين الدول الثلاث تعد أكبر التكتلات التجارية في العالم، دخلت حيز التنفيذ عام 1994، وعادت إلى الأضواء بعد تهديد الرئيس الأميركي دونالد ترمب بالخروج منها أو إعادة التفاوض بشأنها.

تهدف الاتفاقية إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها وإزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود الضريبية وفتح الباب أمام الحركة التجارية بين بلدان أميركا الشمالية الثلاثة، لزيادة النمو وتقوية التبادل التجاري بينها مما يؤدي في النهاية لخلق أكبر منطقة استهلاكية تستفيد من إيجابيات وفرص حرية التجارة.

كما تهدف أيضا إلى مساعدة أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة عبر تخفيض التكاليف وتسهيل عمليات البيع والشراء، وإزالة الحواجز التجارية وإلغاء الرسوم بين الدول الثلاث عن نحو تسعة آلاف سلعة خلال 15 عاما، وتسهيل حركة عبور التجارة بين البلدان المؤسسة لها.

الفرع السادس: آسيان (ASEAN) و هي رابطة دول جنوب شرق آسيا.

هي منظمة سياسية اقتصادية، وتعد سابع أكبر اقتصاد في العالم، تشكلت عام 1967 في بانكوك بهدف تعاون الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتعليمية، ولتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين في المنطقة.

تشكلت الرابطة أولا من 5 دول، هي: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند، ثم انضمت لاحقا جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وبروناي دار السلام وميانمار وفيتنام، وتهدف إلى تسريع نمو الدول الأعضاء، وتجنب النزاعات المسلحة، وإقامة منطقة تجارية حرة.

تتمثل اهم اهدافها فيما يلي:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية لأعضاء الرابطة.
- تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين عبر الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون في العلاقة بين بلدان المنطقة والتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

- تعزيز التعاون النشط والمساعدة المتبادلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية.
- تقديم المساعدة للدول الأعضاء في ما بينها في مجال التعليم والأبحاث والتقنية والمهن.
- التعاون في تشجيع النمو في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، لرفع مستويات معيشة شعوب الرابطة.
- الحفاظ على تعاون وثيق ومفيد مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والأغراض المشابهة، واستكشاف جميع السبل الممكنة لتعاون أوثق معها.

الفرع السابع :مجلس التعاون الخليجي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي، هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين .تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو1981 م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، وكان أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه. يتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقرًا رئيسيًّا له.

وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي:

– تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولا إلى وحدتها.

– توثيق الروابط بين الشعوب.

– وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

– دفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية.

– إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

الفرع الثامن: الاتحاد المغاربي.

هو اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي :موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا .وذلك من خلال التوقيع على ما سُمّي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي .

تعد اقتصادات الدول الخمس مكملة لاقتصاد بعضها البعض، حيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم حاجياتها. تبلغ مساحة دول هذا الاتحاد مجتمعة 6,041,261 مليون كيلومترا مربعا، وهي مساحة تفوق مساحة الاتحاد الأوروبي. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 100 مليون نسمة 80٪ منهم يعيش في المغرب والجزائر كما أن البلدان يملكان أقوى

اقتصادين في هذا الاتحاد، حيث أن مجموع اقتصاد البلدين يساوي 75٪ من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد. عاصمة الاتحاد هي مدينة الرباط في المغرب .

يهدف الاتحاد المغاربي إلى:

- تمتين أواصر الاخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع وورؤوس الأموال فيما بينها (العمل تدريجيا على تحقيق ذلك).
- التنسيق الأمني والعسكري والدفاع المشترك عن سيادة البلدان الأعضاء في الاتحاد.
- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

محاور المقياس

المحور الأول	طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى.
المحور الثاني	المشكلة الاقتصادية: مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الإشباع، كيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية وفي الإسلام.
المحور الثالث	عناصر الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم.
المحور الرابع	الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي.
المحور الخامس	النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية: الإنتاج، الاستثمار، التبادل، الاستهلاك. الادخار
المحور السادس	المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفاتها، تصنيفاتها وخصائصها.
المحور السابع	السوق: مفهومه، المتدخلين فيه، أنواعه، كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق.
المحور الثامن	النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

المحور التاسع	النقود: لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي والمالي.
المحور العاشر	المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم (أسبابه والسياسات الاقتصادية لمواجهته)، البطالة (أنواعها وأسبابها والسياسات الاقتصادية لمواجهتها).
المحور الحادي عشر	المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي، نافتا (NAFTA)، آسيان (ASEAN)، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي.

مراجع الدعم الإضافية:

1. بسام حجار (2010)، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت.
2. الطيب داودي (2010)، مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي- الاشتراكي، والإسلامي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
3. حمد يسري ابراهيم دعبس (1996)، الموارد الاقتصادية، ماهيتها، أنواعها، اقتصادياتها، دار المعارف، الإسكندرية، مصر.
4. معين أمين السيد (1999)، مدخل الاقتصاد، دار المسيرة ، عمان.
5. ظاهر فاضل البياتي (2009)، مدخل الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان.
6. دويدار محمد (2000)، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت.
7. ضياء مجيد الموسوي (1990)، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
8. طارق عبد الفتاح الشريعي (2006)، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
9. متوكل بن عباس محمد مهلهل (2009)، مبادئ الاقتصاد- مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
10. محمد حلمي مراد (1961)، أصول الاقتصاد، ج1، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
11. محمد عبد الله شاهين محمد (2017)، أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
12. محمود الوادي (2007)، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية، الأردن، الطبعة الأولى.
13. أحمد جمال الدين موسى (2006)، مبادئ الاقتصاد السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية.
14. أحمد محمود مندور (2004)، مقدمة في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية.
15. Jacques Généreux (2017), Introduction à l'économie, nouvelle édition, points économie, French edition.
16. Stephen Dobson and Susan Palfreman (1999), Introduction to economics, Oxford University Publisher.